# الجغرافيا السياسية للمتوسط وأهميتها في الاستراتيجية الأمريكية

***The Political Geography of the Mediterranean and its Importance in the American Strategy***

**الدكتورة/ شفيعة حداد[1،3]، الدكتور/ نور الصباح عكنوش[2]**

[1]**جامعة باتنة 1، (الجزائر)**

[2]**جامعة بسكرة، (الجزائر)**

[3]**المؤلف المراسل:** chafiaahaddad@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/13 تاريخ القبول للنشر: 2021/03/01 تاريخ النشر: 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ سعد مردف (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ محمد أكرم عربات (سطيف 2)

**ملخّص:**

يتناول المقال بالدراسة والتحليل، أهمية الجغرافيا السياسية لمنطقة المتوسط ومحوريتها في الاستراتجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة على ضوء التحديات والفرص التي أفرزتها التغيرات الجوسياسية بعد نهاية الحرب الباردة، وفي ظل التهديدات اللاتماثلية التي نتجت عنها.

ويخلص المقال إلى مجموعة من النتائج أهمها، تطوير صانع القرار الأمريكي لإدراك استراتيجي جديد للتعامل مع ديناميات هذه المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية في ظل تنافس دولي متزايد.

**الكلمات المفتاحية:** الجغرافيا السياسية؛ الاستراتيجية؛ المتوسط؛ التنافس؛ الديناميات.

***Abstract:***

*The article examines and analyses the importance of the political geography of the Mediterranean region and its pivotism in the global strategy of the United States of America, especially in light of the challenges and opportunities created by the geopolitical changes after the end of the Cold War, and in light of the asymmetric threats that resulted from it.*

*The article concludes with a set of results, the most important of which is the development of the American decision-maker for a new strategic awareness to deal with the dynamics of this vital region for US interests in light of increasing international competition.*

***Key words**: politicalgeography; strategy; the Mediterranean; competition; dynamics s.*

**مقدّمة:**

تعتبر المنطقة المتوسطية أحد أهم المناطق ذات الأهمية في العالم، نظرا لموقعها الاستراتيجي، كما يمثل البحر الأبيض المتوسط النافذة التي تطل بها وتتواصل العلاقات بين الأمم، والشعوب في ثلاث قارات، ومن هذا البحر تنطلق كل التحركات على كافة المحاور، والاتجاهات. مما يجعله معبرا مهما في مجال التجارة الدولية، ويجعل من المنطقة المتوسطية ذات أهمية اقتصادية، وسياسية، واستراتيجية، كما تعتمد الكثير من الدول خاصة الكبرى، على هذه المنطقة الحيوية في حماية مصالحها وتحقيق أهدافها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية الدراسة حول الإجابة عن التساؤل البحثي التالي:

**إلى أي مدى أثرت جيوسياسية المنطقة المتوسطية على اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية وأسهمت في رسم سياساتها، واستراتيجيتها تجاه المنطقة؟**

**منهجية الدراسة:**

ترتكز على توظيف المنهج التاريخي والمنهج التحليلي من خلال استعراض مختلف أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط وتحليل متغيرات البحث.

**فرضيات الدراسة:**

- تنبع أهمية منطقة المتوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، من الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة. وأهميتها للمصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلف الأطلسي.
- يدرك صانع القرار الأمريكي الأخطار الناجمة عن الديناميات الجديدة والتهديدات اللاتماثلية المنبثقة عن الطبيعة العابرة للإقليمية لأمن البحر المتوسط.
- يستدعي التنافس مع القوى الدولية على رأسها روسيا، والاتحاد الأوربي تعزيز الحضور الأمريكي في منطقة متعاظمة الأهمية في ميزان القوة العالمي.

**هدف الدراسة:**

- استجلاء المحفزات المستجدة لاهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المتوسط، على ضوء ديناميات عالم ما بعد الحرب الباردة، وما نتج عنها من فرص وتهديدات.
- أهمية بلورة إدراك استراتيجي جديد يأخذ في عين الاعتبار الأهمية المتعاظمة للمتوسط كمحور للتنافس الدولي في بيئة تتميز بالأخطار العابرة للقارات. ومدى تأثير ذلك على المصالح الحيوية الأمريكية على المديين المتوسط والبعيد.

وبغية تحليل وسبر كل جوانب هذا الموضوع البحثي، قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور:

**أولا:** مقاربة نظرية للجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية

**ثانيا:** الاستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقة المتوسطية

**ثالثا:** التنافس الأمريكي-الأوربي في منطقة المتوسط على ضوء الديناميات الجديدة في المنطقة

## المبحث الأول:

## مقاربة نظرية للجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية

يتناول هذا المحور، مفهوم كل من الجغرافية السياسية والمنطقة المتوسطية وإبراز أهمية المنطقة المتوسطية الجيو السياسية، التاريخية والحضارية والأهمية الاقتصادية.

**1/ مفهوم الجغرافيا السياسية**

تعددت التعريفات حول الجغرافيا السياسية ونذكر منها:

* **تعريف هارتسهورن:** الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة التباين في الظاهرة السياسية من مكان إلى آخر، وتداخلها مع المتغيرات التي تحدث في ظواهر سطح الأرض الأخرى، وخاصة في المكان الذي يقيم فيه الإنسان. (سيليريه، 1988، ص 131)

* **تعريف ويجرت:** الجغرافيا السياسية أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في دراسة العلاقة بين الإنسان والأرض، ومع تأكيد واضح على إيضاح العلاقة بين العوامل الجغرافية والمتغيرات السياسية. (العيسوي، ب.س.ن، ص 16)

* **تعريف جاكسون:**مجال الدراسة في الجغرافيا السياسية ينحصر عند دراسة الظاهرة السياسية في إطارها الأرضي. (هارون، 1998، ص 12)

* **تعريف كاسبرسون:** هي دراسة التحليل المكاني للظاهرة السياسية. (الشامي، 1999، ص 10).

- **علاقة الجغرافيا السياسية بالمفاهيم المشابهة:**

– **الجيوبوليتيك:** تهتم بدراسة الدولة من ناحية أهدافها ومطالبها على مستوى السياسة الدولية، و تدرس الدولة كما يجب أن تكون. أما الجغرافية السياسية تدرس ماهو موجود، وتهتم بتحليل بيئة الدولة تحليلا موضوعيا. (سيليرييه، 1988، ص 131)

– **الجغرافيا الاقتصادية:** تهتم بدراسة المؤثرات التي تفرضها البيئة الطبيعية على النشاط الاقتصادي للإنسان، وهي تركز على العامل الاقتصادي كعامل لقوة الدولة، أما الجغرافيا السياسية تهتم بأثر العوامل الطبيعية على قوة الدولة. (عكروم، 2013، ص 24)

– **الجغرافيا العسكرية** :تتعامل مع الظواهر الطبيعية، والظواهر التي وضعها الإنسان والتي قد تؤثر في مسار العمليات العسكرية، أو في التخطيط لها، وكل من الجغرافيا السياسية والجغرافيا العسكرية يركزان على معالم البيئة التي تساهم في قوة الدولة. (عكروم، 2013، ص 29).

**2/ مفهوم المنطقة المتوسطية**

يقع البحر الأبيض المتوسط إلى الغرب من آسيا وإلى الشمال من أفريقيا، وإلى الجنوب من أوربا. ويغطي مساحة تقدر بحوالي 2.5 مليون كم2، يقع البحر الأبيض المتوسط بين خطي طول 36 درجة شرقا و50.5 درجة غربا و بين خطي عرض 46 درجة شمالا. (تباني، 2004، ص 156).

للبحر المتوسط عدة تسميات قديمة سمّيَ بالبحر الرومي لأن الرومان كانوا يسمونه بحرا في ظل قوة الحضارة الرومانية، وكان العرب يسمونه بالبحر الشامي، والعربي، كان محل صراع عبر مختلف الفترات التاريخية نظرا لاستيعابه، واستقطابه الكثير من الحضارات. (نوري، 2011-2012، ص 45).

لكن في الوقت الحالي التسمية الغالبة، والمتداولة هي البحر المتوسط سمي بالبحر المتوسط لأنه يتوسط الكرة الأرضية، ويقع بين ثلاث قارات أوروبا، إفريقيا، آسيا.

- يبلغ أقصى طول للبحر المتوسط 3500 كلم
- يبلغ أقصى عرض للبحر المتوسط 1600كلم
- يبلغ متوسط عمق البحر المتوسط 1600كلم
- طول سواحل المتوسط 3700 كلم

يشكل البحر الأبيض المتوسط صلة وصل بين إفريقيا، آسيا، وأوروبا، وتمتد سواحله على 46 ألف كلم يتكون البحر الأبيض المتوسط من 25دولة منها: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، مصر، سوريا، تركيا، قبرص، لبنان، سلوفينيا، البانيا، ايطاليا، فرنسا، اسرائيل، اسبانيا، مالطا، كرواتيا، يوغسلافيا، اليونان. (صافي، 1988، ص 24).

يتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي من جهته الغربية عن طريق مضيق جبل طارق، ومن جهة الشرق يتصل ببحر مرمرة عن طريق مضيق الدردنيل، وبالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور. ويعتبر بحر مرمرة امتداداً وجزءً من البحر المتوسط، ويتصل بالبحر الأحمر في الجنوب عن طريق قناة السويس.

**3/أهمية المنطقة المتوسطية:**

تتمتع المنطقة المتوسطية بأهمية تاريخية وحضارية، وأخرى اقتصادية وتتمثل في:

***/-الأهمية التاريخية والحضارية للبحر المتوسط:**

يعتبر البحر المتوسط مهد الحضارات والأكيد في تاريخ المتوسط هو أنه يدمج تاريخ العديد من الشعوب، والحضارات، تعاقبت عليه حضارات عريقة منها الحضارة المصرية والسومرية، الفينيقية، الإغريقية والرومانية بالإضافة إلى الحضارة العربية الإسلامية. (سمارة، 2013، ص 21).

كان لتاريخ البحر المتوسط تأثير عظيم على تاريخ الشعوب المطلة عليه. فهو سهل التجارة بين هذه الشعوب، وكان السبيل نحو بناء المستعمرات، وشاهدا على الكثير من الحروب. كما كان من أساسيات الحياة لما قدمه من طعام عن طريق صيد الأسماك.

المناخ المتشابه، والتضاريس، والروابط البحرية الموحدة المشتركة كل هذه أدت للعديد من الروابط التاريخية، والثقافية بين المجتمعات القديمة، والحديثة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط

وحوض المتوسط بهذا المنظور هو مجال تفاعل حضاري يجري في أقطاره التي تنتمي إلى حضارتين عريقتين من حضارات العالم، هما الحضارة الأوروبية في شماله، والحضارة الأوروبية في شرقه وجنوبه وهما –البحر وحوضه-يحتلان موقعا تميزا في عالمنا قد يؤهلهما للقيام بدور خاص في حوار الحضارات.

***/-الأهمية الاقتصادية للمنطقة المتوسطية:**

للبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط، والغاز اللذين تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب الفوسفات، والحديد، والثروة السمكية، حيث يحتوي على 7.5 ٪ من الثروات البحرية الحيوانية، و18٪ من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم، وهذا ما دفع دائما القوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة. (سمارة، 2013، ص 63).

- البحر الأبيض المتوسط معبر رئيسي للسفن حاملات النفط، والأنابيب النفطية، والغازية إلى دول أوروبا الغربية، و الولايات المتحدة الأمريكية.

- يتميز البحر الأبيض المتوسط بحركة عبور مكثفة، خاصة لمنتجات الطاقة حيث ما يقارب 24 بالمئة من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة.

**4-النظريات المفسرة للجغرافية السياسية للمنطقة المتوسطية**

سنتطرق إلى أهم نظريات الجغرافية السياسية التي فسرت أهمية المنطقة المتوسطية، ومن أبرزها نظرية قلب العالم **لماكندر**، ونظرية القوة البحرية **لماهان.**

**4-1-نظرية قلب العالم، وتفسيرها للمنطقة المتوسطية**

يقسم ماكندر العالم جيوبوليتيكيا إلى: (ليسر، 2001، ص 9).

- قلب الأرض: يشمل أوروبا الشرقية، وروسيا الأوروبية والأسيوية.
- الجزيرة العالمية: تشمل ثلاثة قارات أوروبا، آسيا، إفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط.
- الهلال الخارجي: يضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، أستراليا، وأضاف الهلال الداخلي ويضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند والصين.

وفق لهذا التقسيم وضع **ماكندر** معادلته الشهيرة: "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم". وبناءا على هذا التصور، فإن موقع حوض المتوسط جد هام؛ إذ يتوسط الجزيرة العالمية.

**4-2-نظرية القوة البحرية وتفسيرها للمنطقة المتوسطية**

يؤكد **ماهان** على أهمية السيطرة على البحر، والممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية.

- العامل البحري أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة ليس في حجم المساحة التي تشغلها بقدر ماهي في طول سواحلها و طبيعة موانئها.

- يرى أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن توجه أنظارها، إلى أهمية البحار خاصة البحر الأبيض المتوسط الذي يؤكد أنَّ زعامة العالم في المستقبل ستكون للدولة المتحكمة في البحار.

- يقول الفريد ماهان جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا، و عسكريا في تاريخ العالم اكبر من أي مسطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته. فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه، و لا يزال الصراع مستمرا. فالمنطقة المتوسطية هي نقطة التقاء بين أوروبا، إفريقيا و آسيا، و توجد بالمنطقة

أهم المعابر البحرية الدولية على غرر مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط، و المحيط الأطلسي. (بن شنان، 2001، ص 43).

- تصريح أميرال البحرية الأمريكية Stans Field Turner بعد حرب الخليج الثانية سنة 1992 من تأكيده على أهمية المنطقة لإيصال التعزيزات إلى الخليج العربي فالإمدادات كانت مرهونة باستعمال الخط البحري: مضيق جبل طارق ثم الانتقال نحو السويس. ( لاقورس، 2001، ص 31).

## المبحث الثاني:

## الإستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقة المتوسطية

دخل الاهتمام الأمريكي بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي لتأمين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها، فحسب الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار، والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. مما أهلها كقوة عالمية لتحمل المسؤولية السياسية، فالدور الأعظم هو لأمريكا في استتباب الأمن، والاستقرار في المنطقة التي تعد بالنسبة لأمريكا منطقة إستراتيجية لعدة اعتبارات إستراتيجية، و سياسية، واقتصادية.

كل هذا دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار مفهوم المجال المتوسطي الموسع، المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي باشره الحلف الأطلسي مع دول المنطقة، وتجلى اقتصاديا من خلال مبادرة شراكة متعددة الأطراف (ندوات الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا).

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمتوسط زاد بنسبة كبيرة بعد هجمات 2001/9/11، حيث اعتمدت التوجهات الجديدة في السياسة الخارجة الأمريكية على المنطقة المتوسطية واعتبرتها مركزًا استراتيجيًّا يجب مراقبته، لأن غير ذلك قد يشكل تهديدا على الأمن القومي الأمريكي.

تعزيز الحضور الأمريكي في البحر المتوسط يرتبط بمسارين رئيسيين في الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بهذا الحوض المائي وهما (العايب، 2004، ص 94).

1-تنفيذ عمليات للمراقبة الدائمة لحوض البحر المتوسط

2-تعزيز القدرات الاستطلاعية، و الهجومية الأمريكية في البلدان المطلة على هذا البحر من خلال إقامة شبكة قواعد عسكرية تمهيدا للهيمنة على مياهها.

وقد جاءت النظرة الأمريكية للمنطقة المتوسطية، من خلال الواقع الجديد الذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بنائه، وتطويره من خلال مختلف الوسائل والآليات، وذلك بربط جملة الأفكار والمبادئ بمجموع الوسائل المادية التي تخول لها بناء واقع خاص تستطيع التعامل معه. أما فيما يخص دوافع إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمسألة الأمن المتوسطي، والمنطقة عامة، فهي راجعة إلى عدة أسباب، أبرزها التالية: (سويبس، 1999، ص 13).

* تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية سواحل شمال إفريقيا عبارة عن امتداد لسواحل أوروبا الأطلسية، ولإفريقيا المتوسطية، لذلك، فهم يرون أن المنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم، ولا يجب أن تكون تحت مراقبة قوة معادية لهم.

* تعتبر المنطقة من أهم خطوط المواصلات البحرية، والجوية، فهي طريق، وممر لأهم سلعة إستراتيجية "النفط". ولذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن وقوع هذه المنطقة تحت سيطرة قوة معادية، سيعرض أمنها للخطر، وسيضاعف مركزها التفاوضي بشأن مستقبل حوض المتوسط.

* أما من الناحية الاقتصادية، فالمنطقة تعتبر سوقا واعدة لترويج وبيع البضائع الأمريكية لحوالي 150 مليون شخص، لذلك لا بد من تأمين المنطقة بالشكل الذي يمكنها من اندماجها بسهولة في الاقتصاد الأمريكي، نتيجة ضعف تنافسيتها للمنتجات الأجنبية، كما تعتبر خزانا للبترول والغاز الطبيعي والمواد الأولية.

ولقد مرت الاستراتيجية الأمريكية حول المتوسط بالمراحل التالية:

**1- المهام الأمنية للأسطول الأمريكي السادس**

لقد تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في سنوات الخمسينات، حيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مهمتها المتمثلة في إيجاد مناطق نفوذ في العالم، وملء الفراغ بعد خروج القوى الاستعمارية من القارة الإفريقية، طرحت فكرة الاستقرار التي أطلقها إيزنهاور سنة 1957، والمتمثلة في نظرية ملء الفراغ، والتي مفادها أنه إذا لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية متواجدة في منطقة معينة، فسيوجد هناك فراغ لن يتأخر خصومهم عن ملئه على حسابهم. عبر هذه السياسة، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إعادة النظر، وإعادة ترتيب خرائط النفوذ الموروثة عن الحرب الباردة؛ إذ لم يعد ثمة ما يبرر الحرص على وحدة الغرب بأي ثمن من نوع التنازل لبعض دوله عن مناطق نفوذ احتكارها قيدا على المصالح الأمريكية.

فيما يتعلق بالأسطول السادس رغم زوال الخطر الشيوعي من المنطقة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أبقته متأهبا بمياه البحر الأبيض المتوسط، وذلك لمراقبة القوى المعادية بشكل وقائي، وضرب مصادر الإرهاب في الدول المارقة التي تهدد المصالح الأمريكية، أو تلك الدول التي تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما يعني توسيع الانتشار العسكري وإيجاد مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية، بهدف تأمين خطوط المواصلات البحرية واحتياجاتها الطاقوية. يعتبر بذلك الأسطول السادس الأمريكي الدرع العسكري الحامي للمصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط. ولقد وجد نفسه أمام وضع دولي جديد يرغمه على انتهاج سبيل أمني جديد يفرض عليه التأقلم مع الوضع ذاته. إن للأسطول السادس أهمية جد حساسة في ظل المرحلة الدولية الجديدة، وهذه المهمة لا تنحصر في مراقبة روسيا التي خلفت الاتحاد السوفياتي فقط بل دوره يتمثل في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة داخل الحوض المتوسطي، وتتمثل عموما مهامه في النقاط: (العايب، 2004، ص 59).

أ. ضمان عبور الناقلات التجارية والنفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط، تخوّفا من المساس بشريكاتها النفطية، أو بهذه المادة الحيوية لاقتصادها. فالأسطول سند هام للناقلات التي تعبر قناة السويس، أو مضيقي البوسفور، والدردنيل، وكذا البحر الأسود.

ب. مراقبة تحركات القوى النووية (كفرنسا، روسيا، أوكرانيا)، بحيث ترى بعض الدول المتوسطية كمثال فرنسا -التي تعتبر الدولة النووية الوحيدة في البحر المتوسط -أن الوضع الدولي

يساعدها على استعادة أدوارها العسكرية في البحر المتوسط. هذا الأمر دعاها إلى أن تبقي أسطولها المتوسطي المرابط بـ"طولون"Toulon في حالة ترقب، وإستعداد دائم. ضف إلى ذلك رفضها الانضمام كعضو كامل الحقوق إلى حلف شمالي الأطلسي، ومواصلتها في اتباع سياسة " الكبرياء العالمي" التي التزمتها منذ عهد الرئيس "شارل ديغول" مؤكدة على مقدرتها على ضمان أمنها بنفسها دون اللجوء إلى دعم قوة نووية أخرى. إلا أن القوى المتوسطية على يقين تام أنه ليس بمقدورها منافسة الأسطول السادس عسكريا، وأمنيا مما دعاها إلى التنسيق، والتعاون فيما بينها. ويراقب الأسطول السادس كذلك بحذر، تحركات الأسطول الروسي، والأسطول الأوكراني اللذين يطالبان بحرية الإشراف على أمن البحر الأسود الذي يعد مدخلا حيويا للبحر المتوسط. ويبقى أنَّ هذه الأساطيل الحربية الحاملة لأسلحة تقليدية، ونووية فتاكة التي تجوب المتوسط تشكل تهديدا كبيرا للأمن المتوسطي.

ج. دعم القواعد العسكرية في المتوسط بأجهزة للمراقبة، والتجسس، فبعد حرب الخليج ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة دعم قواعدها العسكرية بأجهزة جديدة للمراقبة، والتصنت، وبأجهزة للإنذار المبكر اعتقادا منها أن قاعدة (سراغوزا) الاسبانية فشلت في مراقبة الدول المتوسطية، التي يحوم حولها شك بناء مفاعل نووية سرية، وكذا اغتنام تركيا، واليونان فرصة حرب الخليج، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية، لشراء أسلحة من السوق الأسلحة العسكرية السرية، فنجد أن الأسطول السادس يراقب عدم انتشار مثل هذه الأنواع من الأسلحة تجنبا لمزيد من النزاعات في حوض المتوسط.

د. مراقبة النزاعات الإقليمية، وحصر عملياتها العسكرية لمنع إمتدادها إلى دول مجاورة، خاصة بعد حرب الخليج الثانية. حيث عرف حوض المتوسط زيادة في حدة النزاعات الداخلية، التي ترجع أسباب معظمها إلى مشكلة تعدد القوميات، فمعظمها تأثر بموجة الانفصالات التي عرفتها الجمهوريات السوفياتية. نعطي هنا مثال ما وقع في يوغسلافيا التي تحوي عدة قوميات وديانات أرادت كل قومية تأسيس كيان سياسي خاص بها، فتولى الأسطول السادس مراقبة العمليات العسكرية بين القوميات للحيلولة دون توسعها. كما امتد مهام الأسطول السادس إلى مراقبة النزاع بين تركيا، واليونان، وقبرص حيث مارس الردع، والضغط العسكري على الطرفين لتسهيل الحلول الدبلوماسية.

**2- السياسة الأمنية لحلف شمالي الأطلسي**

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية عدة سياسات تجاه المنطقة المتوسطية، طبقا لما تقتضيه الظروف السياسية، والإستراتيجية على الساحتين الدولية، والإقليمية، ويمكن حصر ثلاث سياسات ارتبطت بالهيمنة الكونية الشاملة لأمريكا، واندمجت في مفهوم الأمن القومي المرادف لمصطلح أمن الدولة، التي تخضع له كل السياسات المتبعة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، حيث يعد مفهومًا كليا متعدد الجوانب، والمستويات يتمثل في قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات عن طريق امتلاكها القوة العسكرية، وقدرة الدولة عن حماية إنتاجها عن طريق المركبات الصناعية، أي امتلاك الدولة للقوة السياسية، والاقتصادية، وذلك لضمان بقائها، وسيطرتها على الكون، أي في الأخير حماية المصالح الحيوية أينما وجدت، وفي جميع المجالات من التهديدات، والتأثيرات الداخلية، والخارجية المدمرة.

أما حول مهام حلف شمالي الأطلسي في المتوسط تختلف عن مهام الأسطول الأمريكي السادس، إلا أن الأهداف الإستراتيجية الكبرى تبقى نفسها، وهي المتمثلة في تحقيق الأمن، و الإستقرار، والحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة. ويتضح هذا من خلال التنسيق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في حوض المتوسط، و مراقبة تحركات القوى الأوروبية المتوسطية. فنجد أن الحلف الأطلسي قد أطلق منذ1994سياسة جديدة في المنطقة، تتمثل في مجموعة الحوار حول السياسة الجديدة للحلف تتمثل في الحفاظ على القدرة لمواجهة كل الأزمات حيثما وجدت، إنشاء قوات محدودة ومرنة، تفضيل الحوار والشراكة، مراقبة الأسلحة. ونتيجة إدراج منطقة المغرب العربي في خانة المناطق الخطرة، فقد تغيرت النظرة داخل الحلف فيما يخص الاستقرار والأمن الجهويين؛ إذ تمثلت النظرة في إقامة علاقات مع الدول المتوسطية الغير منضمة إلى الحلف، وهي سياسة جديدة ينتهجها الحلف الأطلسي، خلفا للسياسة السابقة التي كانت تتمثل في المواجهة، وهكذا فالحلف الأطلسي يسعى أن يكون في الخطوط الأمامية لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي، والتطرف الإسلامي، والتقليص من خطورتهما؛ إذ يمكنه أن يتدخل في مناطق لا تقع تحت مسؤولية الحلف من أجل استتباب الاستقرار العالمي.

نلاحظ أنه وبعد أن كان الدور الأساسي لحلف شمالي الأطلسي في الماضي منافسة حلف وارسو إلا أنه مع انتهاء فترة الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفياتي، ورغم أن البعض يرى عدم جدوى بقائه، كما يرد واضحا في تصريح **غيرهارد شرويدر** فهناك ضرورة لكي يتكيف حلف شمالي الأطلسي -الناتو- مع الوضع الجديد، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة، وأن يتحول إلى منظمة جديدة تختلف تماما عما كانت عليه في السابق، لكن الواقع يبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية أحسنت استغلال الوضع الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد اندلاع أزمة كوسوفو والتي عجزت الدول الأوروبية عن حلها لتثبت قدرتها في حل ما عجز الأوروبيين عنه. وهنا يرد التصريح الهام للرئيس الأمريكي السابق" بيل كلينتون" حين عبر عن رفض الولايات المتحدة الأمريكية التقيد بأية حدود جغرافية فيما يتصل بإمكانية تدخل الحلف لمواجهة ما يعتبره تهديدا لأمن عضو من أعضائه، هذا ما يجعل العالم كله مجالا مفتوحا لتدخل الحلف الأطلسي. إلا أن الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا أبدت معارضتها لهذه السياسة الجديدة للحلف. من هنا جاء "المفهوم الاستراتيجي الجديد" ومفاده أن أي تدخل عسكري لن يكون تحت قيادة أمريكية مستقلة، بل يكون هذا التدخل تحت إشراف كل الدول الأعضاء. وإن قلنا إن المفهوم الاستراتيجي الجديد يسمح لها بالتدخل العسكري في مناطق خارج المجال الأطلسي، فذلك يعني كذلك أن المجال المتوسطي سيكون أول مجال يثير إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن المنطقة تمثل:

**أولا/** جوهر الصراع الدولي الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي.

**ثانيا/** أن المجال المتوسطي أصبح بالمفهوم الأوروبي والأمريكي مصدر تهديد للمصالح الأمريكية والأوروبية (مشاكل الإرهاب، مشاكل الهجرة...إلخ).

**ثالثا/** أن أهمية المنطقة المتوسطية تزايدت في هذه المرحلة كون الأمن الإقتصادي يشكل جوهر السياسات الدولية، فمصير استقرار النظام الدولي الجديد كله متعلق بعلاقات التعاون، والتفاعل الإيجابي، سيما بين دول حلف شمال الأطلسي، ودول المتوسط عن طريق ربط جسور الحوار كأداة

أساسية لتحقيق المصالح المشتركة، ومواجهة تحديات العولمة الأمنية، والاقتصادية، وإيجاد حلول حقيقية لمشاكل الأمن، والإستقرار ،والتنمية في المنطقة.

تتمثل عموما المهام المسندة لحلف شمالي الأطلسي في منطقة حوض المتوسط، والتي جاءت مدرجة في المفهوم الإستراتيجي الجديد فيما يلي: (علي، 2003، ص 25).

أ. مساعدة المنظمات الإقليمية على إحلال الأمن في المتوسط، وذلك من خلال مساعدة المنظمات الإقليمية المهتمة بأمن المتوسط عملا على حل الأزمات بداخل الحوض لتفوت فرصة حلها على القوى الأوروبية، وذلك عن طريق إنشاء قوات مسلحة أطلسية تتأقلم مع الوضع الجديد داخل الحوض المتوسطي وهي:

* قوات الرد السريع ، والتي تتكون من خمس فرق عسكرية فرقتين من بريطانيا، وفرقة من القوات المحمولة جوا، وهي متعددة الجنسيات (ألمانيا، هولندا، بلجيكا، بريطانيا) وفرقة إيطالية تدعمها قوات تركية يونانية، وفرقة تتكون من قوات أمريكية مهامها التدخل في مناطق المتاخمة للجناح الجنوبي للحلف الأطلسي، وهي تعتبر محركًا للقوات الأطلسية.

* القوات المتعددة الجنسيات والمهمات، والتي جاءت لتتوجه لمفهوم جديد مبني على بنيات عسكرية مرنة، وسريعة الحركة. كون المخاطر الجديدة يمكن معالجتها بعمليات انتشار سريعة، وفي هذا الإطار تم الاتفاق في بروكسل عام 1994 وأثناء القمة الأطلسية على تشكيل قوات مشتركة متعددة المهام والتي توكل إليها مهمة التدخل خارج النطاق الجغرافي الأطلسي.

* الأسطول الحربي الدائم في حوض المتوسط والذي تم الاتفاق على إنشائه في أفريل 1994 في بروكسل من طرف سبع دول أعضاء في الحلف الأطلسي، ويتشكل هذا الأخير من وحدات حربية ومهمته تقوية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي.

ب. فصل الأمن الأوروبي عن الأمن المتوسطي، (سعيد، 2003، ص 170) بحيث تسعى الدول الأوروبية من خلال مشروعها الوحدوي، إلى المزج بين أمنها، وأمن الدول المتوسطية. مما زاد من التخوفات الأمريكية تجاه المبادرات الأوروبية التي ترى فيها محاولات لإنشاء حلف أمني مستقل عن حلف شمالي الأطلسي بهدف الدفاع عن المصالح الأوروبية، والمتوسطية، مما يعطي للدول الأوروبية استقلالية عن حلف شمالي الأطلسي ويحد بذلك من أهميته ومهامه. لهذا السبب أخذ هذا الأخير بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يتبع سياسة جديدة لإعاقة الدول الأوروبية التي تقودها كل من فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، كما فعلت قبلها كل من فرنسا، وألمانيا بإعلانهما قوة عسكرية موحدة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ج. تطويق خطر الإرهاب المتوسطي، والذي يأخذ حيزًا كبيرًا، وهامًّا من الاستراتيجية المتوسطية للولايات المتحدة الأمريكية. التي تعتمد الخطة المبنية على التواجد الميداني لسفن حربية تجوب البحر المتوسط، والمحيط الهندي، والهادي والأطلسي، كما تعمد إلى التنسيق، والتعاون مع عدد من الدول من خلال برنامج مجموعات القوات الخاصة العاشرة في جورجيا ضمن برنامج تدريب خاص لمكافحة الإرهاب. من جهة ثانية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي تصنف ما تطلق عليه

الإرهاب المتوسطي في ضمن المخاطر الآتية من الجنوب التي لابد من مراقبتها وإحتوائها، بحيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الظاهرة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أصبحت من التحديات الأمنية التي تهدد المصالح الأمريكية، والأوروبية في الآن نفسه مما يؤكد ضرورة القضاء والتحكم في الظاهرة خصوصا بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن. (كلابير، 2003، ص 30)

3- **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001**

مما لا شك فيه أنّ تاريخ 11 سبتمبر 2001 سجل كفاصل لكل ما سبق على صعيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي،فما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية كان زوبعة أعادت خلط المفاهيم وغيرت كل المعادلات الدولية. إن الهجمات الإرهابية على نيويورك خلقت أوضاعا جديدة، وأفرزت متغيرات من شأنها قلب الموازين وأعادت ترتيب القضايا العالمية وفقا لمعايير، ومصالح فرضتها المستجدات.فبعد تاريخ 11 سبتمبر2001، أصبح "الأمن" يهيمن على العلاقات الدولية؛ إذ تم بالمفهوم السياسي إعادة تنظيم أجزاء كبيرة من الخرائط الجيوسياسية كالخريطة منطقة المتوسط والشرق الأوسط الكبير، بمعنى أصبحت الولايات المتحدة أكثر قربا من منطقة المتوسط، وأصبحت الحرب ضد الإرهاب هي البند الأساسي لجدول أعمالها في العالم كله وجعلت منه الإدارة الأمريكيةحجة استراتيجية تساعدها على تحقيق السيادة المطلقة على كل مناطق العالم.

عموما جاءت الاستراتيجية الأمنية الجديدة، التي وردت في نص استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لتتضمن، ولتطبق ميدانيا، مبدأين استراتيجيين أساسيان هما: (سويبس، ص 16).

أ. استراتيجية الضربة العسكرية، إذ إن التوجه الأمريكي الجديد أصبح في جوهره هجوميا، وليس احتوائيا أو دفاعيا. مبدأ العمل الوقائي يهدف إلى التصدي لأي نوع من التهديدات، حتى لو كانت تهديدات خيالية لا يوجد أي دليل فعلي على وجودها على أرض الواقع. وكان العراق الساحة الرئيسية لتطبيق هذا المبدأ من جانب إدارة جورج بوش، التي تحدت العالم بأسره تقريبا من أجل شن الحرب للإطاحة بنظام صدام حسين، بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل، وارتباطه بعلاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة. وهي المزاعم التي تبين أن لا أساس لها من الصحة.

ب. استراتيجية تغيير الأنظمة، التي تسعى لإحداث تغيّرات عميقة في البنى الداخلية للعديد من المناطق، والدول في العالم. وهو يستند إلى قوة دولة عظمى لا منازع حقيقيا لها.ويبدو أنّ زعزعة الاستقرار صار نتيجة متوقعة، أو مطلوبة كهدف لذاته من قبل الإدارة الأمريكية الحالية، ليتاح في ظل هذا الوضع السائد إمكانات التدخل لتغيير أوضاع، و إعادة تشكيل أوضاع تعزز الخطة الاستراتيجية الدولية الأشمل والأوسع مدى، بجذب كل خيوط القيادة العالمية في كل مكان إلى يد الولايات المتحدة.ونجد أن الحرب على العراق شكلت نقطة تطور بالغة الأهمية في العلاقات الدولية تتجاوز دلالاتها السياق الإقليمي إلى محاولة الإدارة الأمريكية إرساء مبادئ جديدة تقوم علي تكريس حقها في التدخل العسكري متى، و أينما شاءت.

إن الحديث عن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية يستدعي التطرق إليها من خلال الحوار المتوسطي الذي بعثه حلف شمالي الأطلسي، ويمكن أن نقسم هذا الحوار إلى حوارين اثنين وهذا نسبة إلى الأطراف الموجه إليها: ( تركماني، hem.bredband/net /cdpps/s337.htmhttp://www . )

* الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي الموجه لدول شمال المتوسط وهو عبارة عن حوار بين حلفاء، والذي يهدف في لبه إلى محاولة العمل على تقاسم الأعباء والمسؤوليات، وهو كذلك حوار حول ما يجب تغييره بين أمريكا الشمالية وأوروبا ومعناه كذلك أن أوروبا مطالبة بالحفاظ على استقرار هذه القارة، وأن تتحمل أوروبا مسؤولياتها على المستوى الأمني.

* الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي الموجه لدول جنوب المتوسط؛ أي مع دول المغرب العربي، ونجد أن هذه الدول تلقت مبادرات حوار الحلف الأطلسي كسياسة الالتزام المتناقض، فبالنسبة إليهم مبادرة الحوار تهدف خاصة إلى حماية الغرب من تدفق الهجرة، وتهريب الأسلحة، والمخذرات والإرهاب.

لعل من آليات التغلغل الأمريكي في المنطقة، والتي تعد استراتيجية منافسة لسياسة ونفوذ الاتحاد الأوروبي، والتي تبرز من خلال شقين أساسين هما: (تباني، 2003، ص 163).

التغلغل السياسي: إذ تطرح السياسة الأمريكية جملة من المفاهيم الجديدة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال عدة آليات منها: الوكالة الأمريكية للتنمية، وكالة الاستعلامات الأمريكية، وبعثاتها العاملة في الخارج، بهدف الترويج للمبادئ الديمقراطية الغربية، وتشكيل نخب جديدة موالية للولايات المتحدة تروج لنظامها السياسي، مستخدمة الإمكانيات التي توفرها العولمة لتسويق نمط الحياة الأمريكية عن طريق السيطرة الشبه الكاملة على وسائل الاتصال، والأقمار الصناعية، فلا يوجد جهاز إعلام آلي في العالم يعمل، أو يتصل بالإنترنت بدون نظام تشغيل أمريكي، ضف إلى ذلك كل ما يتعلق بقضايا دور المرأة، ومؤسسات المجتمع المدني، كوسيلة للضغط على الأنظمة القائمة للسير في فلك الديمقراطية الغربية، والقبول بالحلول الأمريكية في هذه المجالات.

التغلغل الإقتصادي: عبر جملة من المحفزات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لجنوب المتوسط، مشروع "إيزنستات" الذي يرمي إلى تطبيع التعاون الإقتصادي بين دول شمال إفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تشجيع التبادل التجاري والإستثمار الأمريكي في المنطقة، إلا أنه لا يحمل مساعدات مباشرة لدول شمال إفريقيا، ترتكز مبادرة إيزنستات على أربعة محاور أساسية، يمكن عن طريقها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان منطقة المغرب العربي، تتمثل في الآتي:

- دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياتها مع الدول المغاربية.
- العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز، عن طريق تشجيع اتحاد المغرب العربي، أو أية هيئة اندماجية أخرى بالمنطقة، من أجل إزاحة الحواجز بين الدول المغاربية التي تعرقل التنمية الحقيقية في المنطقة.
- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة، والاستثمار في المنطقة المغاربية على المدى البعيد.

– تدعيم التوجهات الاقتصادية للأنظمة القائمة، والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، من أجل إنشاء أرضية للاستقرار الاقتصادي، وخلق مناخ للاستثمارات في المنطقة المغاربية.

كما نجد كذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل بناءا على تقرير للأمم المتحدة ثلاثة ميادين هي: نشر الديمقراطية، والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية. إلا أن الأهداف السياسية منه تغلب الأهداف الاقتصادية، كونه يهدف أكثر إلى احتواء المنطقة، والتحكم فيما سمي "الإرهاب الجهادي" كما أن هذه المبادرة الأمريكية تسعى إلى جعل إسرائيل بعدا ثالثا في العلاقات الأمريكية -العربية. مما لا ينبئ بآفاق حل لأزمة الصراع العربي-الإسرائيلي، والإستقرار، والأمن في المنطقة كلها.

## المبحث الثالث:

## التنافس الأمريكي-الأوربي في منطقة المتوسط على ضوء الديناميات الجديدة

شهد العالم تحولات كانت ذات أثر في انطلاقة جديدة لأوروبا باتجاه منطقة حوض البحر الابيض المتوسط، ففي ضوء معطيات، ومستجدات ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين، وظهور بوادر رؤية أمريكية جديدة ترى في أوروبا منافسا محتملا لمصالحها، وخاصة في منطقة الشرق الاوسط. إضافة لعوامل أوروبية داخلية. واقتصادية، وسياسية مستجدة، مثل عودة الديجوليين الى سدة الرئاسة في فرنسا، والسير خطوات متقدمة على طريق الوحدة النقدية التي تم إنجازها مع مطلع عام 1999، كذلك عوامل خارجية أبرزها واقع التكتلات العالمية الجديد... الخ.

### 1- الديناميات الجديدة في البيئة الاستراتيجية لمنطقة المتوسط ومحفزات الدور الأمريكي

أصبح حوض البحر المتوسط منطقة محاطة بالأزمات، والانتقال الثوري، متأثرة بما حدث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والجنوب الأوروبي. وتتمحور الديناميات الجديدة في هذه المنطقة في عدد من المحاور التالية:

* تتشكل البيئة الاستراتيجية في البحر المتوسط بصورة متزايدة، من خلال قوى منبثقة من خارج المنطقة؛ أي من بلاد الشام ، والمناطق الأوروآسيوية والأفريقية، ومن البحر الأسود وحوض الأطلسي. ويوجد عدد من الأمثلة الدالة على الطبيعة العابرة للإقليمية لأمن البحر المتوسط. حيث تعد كثافة انتقال المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى بلاد الشام تحدياً أمنياً مُلحاً لجزء كبير من أوروبا، كما تأكد ذلك في الهجمات الإرهابية في فرنسا والدنمارك وبلجيكا. ويضع عبور المقاتلين الأجانب إلى سوريا عبر تركيا، الضغط على أنقرة في سياق علاقاتها المضطربة بالفعل مع شركائها في حلف الناتو ( بوسالم، 2001، ص 36).

* يمكن أن يُشكل احتمال طول أمد الصراع في سوريا والعراق، واحتمال انتشار تطرف الجماعات الجهادية مثل "داعش"، إلى أجزاء أخرى من الجوار الأوروبي، بيئة تهديدات أمنية جديدة لمنطقة البحر المتوسط في السنوات المقبلة.

* يمكن أن يؤثر فشل الدولة وسيادتها المعطلة، بشكل سلبي على منطقة البحر المتوسط. ففي أسوأ الأحوال، يؤدي انتشار الإرهاب، والعنف السياسي في منطقة الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا، إلى انعدام الأمن لمنطقة المغرب العربي وأوروبا. وفي هذا الصدد، أدى التدخل الفرنسي في مالي إلى عواقب الفوضى داخل الجزائر ، وغرب البحر المتوسط، كما يأتي تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب العربي" وتنظيمات أخرى مماثلة في شمال وغرب أفريقيا، في صدارة المخاوف الغربية. (سرور، 2009، ص 119)

* نشأت تحديات جديدة شكلها المحيط الأطلسي أمام الأمن المتوسطي، من خلال طرق التهريب الجديدة للمخدرات، والأسلحة ، والأموال من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا، ومنها إلى أوروبا

* أوجدت ظروف الصراع، والفوضى المنتشرة من أفريقيا جنوب الصحراء إلى باكستان، موجات من المهاجرين لأسباب اقتصادية، وسياسية. فقد فرَّ أكثر من 2 مليون لاجئ عبر تركيا منذ بداية الحرب على سوريا، وعبر مئات الآلاف عبر البحر المتوسط؛ منهم 6 آلاف إلى إيطاليا، ولقي أكثر من 3 آلاف مهاجر مصرعهم في منطقة البحر المتوسط خلال عام 2014 وحده. (سويبس، 1999، ص 26). ومن ثم، تقع منطقة البحر المتوسط في غمار أزمة أمن إنساني لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويقع عبء التصدى لهذة الأزمة بشكل أساسي على عاتق حكومات، ومجتمعات جنوب أوروبا.

***. ظهور فاعلين جدد في البحر المتوسط**

لم تعد البلدان المطلة على البحر المتوسط، وشركاء أوروبا، وأمريكا الشمالية، وروسيا، هم أصحاب المصلحة الوحيدون في الأمن المتوسطي، فقد ظهر فاعلون جدد؛ إذ اكتسبت القوى الصاعدة في آسيا مصلحة قوية في التنمية السياسية، والاقتصادية، والأمن الإقليمي. وكانت الصين في مقدمة هذه القوى. فأثناء السقوط العنيف لنظام "القذافي"، اضطرت بكين إلى إجلاء نحو 30 ألف عامل من ليبيا. كما تشارك الصين في صناعة الطاقة، وغيرها من قطاعات الاقتصاد في الجزائر. أيضاً أصبحت الصين المستثمر البارز في البنية التحتية للموانئ المطلة على البحر المتوسط، أبرزها في ميناء بيرايوس اليوناني. كذلك، فإن دور قناة السويس في التجارة البحرية بين آسيا، والأسواق الأوروبية قد أعطى الصين ومُصدرين آسيويين آخرين حصة هامة للوصول إلى هذا الشريان الحيوي.

إضافة إلى دور دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة البحر المتوسط، فعلى الرغم من أنه ليس دوراً جديداً، بيد أنه يتزايد في نواح هامة، فقد أسست السعودية، وقطر وباقي دول الخليج حضوراً قوياً كمستثمرين وجهات مانحة في هذه المنطقة. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الدول الخليجية فاعلاً أكثر وضوحاً من الناحية الأمنية. ومن أمثلة ذلك، مشاركة قطر في التحالف الدولي الذي أطاح بالقذافي في ليبيا. كما يمثل دور إيران، ووكلائها في كل من العراق وسوريا ولبنان، أهمية جديدة في ظل ظروف الفوضى والصراعات التي طال أمدها في بلاد الشام؛ فقد أدى التدخل المتزايد لإيران في هذه الدول، إلى أن أصبحت طهران فاعلاً متزايد الأهمية على الساحة الأمنية في منطقة شرق البحر المتوسط.

***. محفزات جديدة للمصلحة الأمريكية في الأمن المتوسطي**

لا يعير المسئولون الأمريكيون اهتماماً لاستراتيجيات الأمن المتوسطي، بالقدر الذي يعيره نظراؤهم عبر الأطلسي. ولكن في السنوات الأخيرة، أصبحت أزمات البحر المتوسط تحتل قدراً ملحوظاً من اهتمامات

صانعي السياسة الأمريكية. ويرتكز الاهتمام الأمريكي باستراتيجيات الأمن المتوسطي، على ثلاث محفزات أساسية، وهي:

ستكون الولايات المتحدة مهتمة بمنطقة البحر المتوسط كفاعل هام في الأمن الأوروبي، وقد مثَّل ذلك هدفاً هاماً لواشنطن أثناء الحرب الباردة. ولكن لم يكن لها دافع حينها لتكون ذات أولوية في الاستراتيجية الأمريكية، وقد يتغير ذلك مع تصاعد تهديد "داعش" ومشكلة الدول الفاشلة في جنوب المتوسط، والتي تأتي في طليعة جدول أعمال الأمن الأوروبي.

وفيما يتعلق بالأمن، سترتبط المشاركة الأمريكية بشكل وثيق بالمخاوف الدفاعية الأوروبية. فعلى سبيل المثال، ترتبط المبادرة التي تقودها الولايات المتحدة في مجال الدفاع الصاروخي الباليستي حالياً بتخطيط حلف الناتو. ومع تصاعد مكافحة الإرهاب كمصدر للتهديد بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا، ستشكل منطقة البحر المتوسط مسرحاً للعمليات العسكرية، خاصةً مع تزايد تهديدات "القاعدة" و"داعش" إزاء القوات البحرية، وعمليات الشحن التجاري في البحر المتوسط. (بوسعدة، 2004، ص 9).

ومن الناحية السياسية أيضاً، قد تشغل أوروبا المزيد من الاهتمام الأمريكي كجزء من العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا عامةً في السنوات المقبلة. تسعى الولايات المتحدة إلى أن يكون لها تواجد في البحر المتوسط كطريق إلى مناطق حيوية أخرى، وبالرغم من أنه تم تخفيض حجم الأسطول السادس عما كان عليه أثناء الحرب الباردة. فإن قدرة واشنطن على عبور البحر المتوسط وقناة السويس، ونقل القوات، والمواد بين المحيط الأطلسي، والخليج العربي، والمحيط الهندي، لايزال مهماً، وربما يصبح أكثر أهمية مع المطالب المتزايدة للتواجد البحري الأمريكي في آسيا.

تشهد منطقة حوض البحر المتوسط عدداً هائلاً من الأزمات وبؤر التوتر؛ بدءاً من الساحل إلى بلاد الشام، ومن ليبيا ومصر إلى أزمات الحدود في تركيا مع سوريا والعراق. وبالتالي. تطول قائمة مطالب الدفاع والمساعدات الأمريكية. ويضاف إلى ذلك، أزمة قبرص التي لم تصبح مشكلة أمنية في حد ذاتها، ولكنها باتت عائقاً استراتيجياً أمام التعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، وكذلك العلاقات مع تركيا.

**2- الشراكة الأورومتوسطية لاحتواء التمدد الأمريكي**

في ضوء هذه المعطيات، وجدت أوروبا نفسها في حاجة متنامية لتحرك جديد في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، تتمثل في إعداد مشروعها المتوسطي الهادف لاقامة شراكة أوروبية متوسطية. فقد وجدت أوروبا نفسها طليقة بعد الانتهاء من الحرب الباردة، وأدركت أن تعزيز وجودها في المنطقة لن يكون إلا بالاستناد إلى غياب الراعي الروسي غير الفاعل في عملية السلام، التي طرحها الأمريكيون لحل مسألة الصراع في المنطقة، المدخل الى مرحلة ما بعد السلام. مرحلة الاستثمارات الضخمة والتنمية، خاصة وأنهم أدركوا أنهم لم يعودوا في التصور الأمريكي الراهن حلفاء كما كانوا بالأمس بل منافسين.

وأدركت الدول الاوروبية المتوسطية الفاعلة (فرنسا ـ إيطاليا ـ اسبانيا)، أنه يمكن لها أن تسد الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفييتي، بإيجاد حليف سياسي، واقتصادي لها على الشطر الجنوبي من حوض المتوسط، حيث الأسواق، والعمالة، وما تحتاجه مع الجانب الذي تود التعاون معه. هذا ضافة

إلى ضرورات، ومتطلبات ضبط حركة العمالة، والأفراد، خاصة وأن الجماعة الأوروبية كانت قد بدأت تتصرف نتيجة دوافع كامنة في الرغبة بالاستقلال عن القرار الامريكي، الذي كان قد سبقها الى طرح مشروعه الاقتصادي في المنطقة بما سمي بـ (الشرق اوسطية) لتتكامل هيمنته الاقتصادية مع هيمنته السياسية.

كل هذا عاد بأوروبا للحديث مجددا عن اعتبارات التاريخ، والجغرافيا والتبادل الحضاري مع الدول المتوسطية عبر مسمى جديد هو (الشراكة)، والذي عبرت عنه في مؤتمر برشلونة الذي شاركت فيه الدول المتوسطية والذي وضع الإطار لفكرة الشراكة المتوسطية. والهدف منها تأسيس قوة فاعلة في العلاقات الدولية تنافس القوى الاقتصادية الجديدة، إضافة الى عوامل أخرى تتعلق بالرغبة الأوروبية في الانعتاق من الهيمنة الأمريكية، ومحاولة أن يكون لها قرارها المستقل، وذاتها التي تعبر فيها عن حقيقتها كقوة سياسية، واقتصادية يجب أن يكون لها دورها على المسرح العالمي.

كما أن الخوف الذي أبدته دول حوض البحر الابيض المتوسط من تنامي النزاعات العرقية داخل الحوض، وتضارب مصالح الدول الكبرى على الأسواق المتوسطية، وأخيرا إفصاح الولايات المتحدة عقب انتهاء حرب الخليج عن نيتها في مواصلة التزاماتها الأمنية في الحوض.

أعطت هذه التحديات الأمنية الجديدة الدول الأوروبية المتوسطية، خاصة منها فرنسا-إسبانيا-وايطاليا، شعورا بأن آثار الاستراتيجية الامنية الجديدة للولايات المتحدة داخل الحوض، التي تستند أساسا على مفهومها الاستراتيجي الجديد الذي أفصحت عنه في لقاء حلف شمالي الأطلسي في روما 1991، ستطال المساس بمصالحها الأمنية، والاستراتيجية في داخل الحوض. لأن النظرة الامريكية للأمن المتوسطي في رأي الدول الأوروبية المتوسطية الثلاث، هي نظرة تكتيكية تستهدف إبعاد هذه الدول من إشراكها في أية عملية سلمية داخل الحوض، كحل أي نزاع إقليمي، أو ترتيبات عسكرية قد تلجأ إليها هذه الدول دون موافقة الولايات المتحدة. (زرتمان، 2000،ص23). إلا أن هذه الدول الثلاث، رأت أنه بالإمكان تجسيد طرح مغاير للطرح الامريكي، يقوم أساسا على فكرة الشبكة الأمنية المتوسطية الموحدة المستقلة عن الشبكة التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى أن تكون تحت إدارتها المباشرة، وبالسماح بإشراك بقية الدول التي يضمها الحوض. لأن هناك ملامح يمكن أن توصل إلى هذه الشبكة، مثل الأحلاف السياسية والاقتصادية التي بدأ يجري البناء لها.

ويمكن أن نتلمس بدايات لمسألة تبلور التعاون، والشراكة الأوروبية المتوسطية، بعد التحولات التي مر بها النظام الدولي مع نهاية الثمانينيات، وبداية التسعينيات، والتي أدت إلى انتهاء نظام القطبية الثنائية. فمنذ تلك الفترة برز توجه عام لإعادة صياغة نسق العلاقات الدولية، عبر عنه فيما سمي بالنظام العالمي الجديد الذي استند جانب منه على التصورات التي طرحت من جانب دول أوروبا الغربية تجاه المناطق التي توجد مصالح اساسية بها، وشكل ذلك في مجموعه ما أصبح يعرف بمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وفي هذا السياق، كانت دول الاتحاد الأوروبي قد بدأت بعملية واسعة لاعادة تقييم سياساتها الخارجية مع دول الجوار الملاصقة المؤثرة فيها داخل القارة الاوروبية وخارجها، خاصة مع الدول المطلة

على شرق وجنوب المتوسط. وقد أعطى مجيء الديجوليين الى السلطة في فرنسا دفعا جديدا للحماس الأوروبي، ليس في سعيها إلى دور سياسي في عملية السلام في الشرق الأوسط فحسب، بل في سعيها المتزايد للتحرر من القبضة الأمريكية، والاستقلال بقرار أوروبي لا يشارك الامريكيون في صناعته كالعادة. وتلا ذلك أكثر من حدث، أكد أن الولايات المتحدة، وأوروبا قد وضعا أقدامهما كاملة، في عتبة التنافس الجاد والعلني حول فاعلية أوروبا، ومقدرتها السياسية، والاقتصادية في رسم مستقبل المنطقة التي تطمح اليها. (الشامي، 1999، ص 39)

وعلى العكس من ذلك، ترفض الولايات المتحدة الامريكية أن تتخذ الدول الاوروبية أية مبادرات ترى أنها تتعارض مع مصالحها في المنطقة. مثلا عارضت الولايات المتحدة الامريكية مشروع القرار الأوروبي بإدانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، والذي كان قد تقدم به الاتحاد الأوروبي إلى مجلس الأمن، إضافة الى الخلافات الناشئة حول القيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي، والتي تريدها أوروبا قيادة أوروبية، بينما تريد الولايات المتحدة استبقاءها قيادة أمريكية.

وانطلاقا من أن الشراكة والتعاون بين أي وحدات سياسية، أو تكتلات إقليمية سياسية، أو جغرافية، لابد من أن يكون محددا بثلاثة أبعاد اقتصادية، وسياسية وحضارية، فإن الطرح الجديد لفكرة الشراكة، والتعاون المتوسطي استند إلى التعاون الاقتصادي كمحور للعلاقات التي يمكن تعزيزها في منطقة المتوسط. فالجماعة الأوروبية بحاجة إلى قيام تنسيق بين الدول المتوسطية على مستوى التخطيط الاقتصادي، لأن النجاح بتطوير العلاقات الاقتصادية التعاونية يرتبط باستقرار المنطقة. كما أن نجاح الجماعة الأوروبية في مشروعها للشراكة مع دول الحوض، سيصعب من مهمة الولايات المتحدة واحتواء دول الجماعة الأوروبية المتوسطية. وانطلاقا من معارضة الدول المتوسطية الفاعلة (فرنسا-اسبانيا وإيطاليا) للنظرة الأمريكية للأمن المتوسطي، لجأت الدول الثلاث إلى مبادرات جديدة تعطيها مفهومها للأمن في حوض البحر الابيض المتوسط. هذه المبادرات تتمحور في ثلاثة محاور، هي: دعم التعاون الأوروبي ـ المغاربي، إنشاء جهاز متوسطي أمني مشترك، إنشاء نظام اقتصادي موحد.

إلا أن هذه المبادرات تلقى معارضةأمريكية عبر عنها العديد من المسئولين الأمريكيين، كان أولهم الرئيس السابق بيل كلينتون الذي قال إن الولايات المتحدة الامريكية لن تسمح (لحلفائها الرئيسيين) بأن ينافسوها في المناطق التي ترى أمريكا انها تتبع نفوذها المباشر، لذلك اتخذت واشنطن مبادرات تجاه دول المنطقة عبر ما سمي بالمشروع الشرق أوسطي، الذي يهدف الى ربط منطقة الشرق الأوسط، ودول المغرب العربي في شبكة من الترابطات الاقتصادية، ولن يكون لأوروبا أي دور فيها. وهذا ما يفسر لماذا غيبت أمريكا دول الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، ولم تسمح لها بأي دور فاعل، ولو كان دورا ثانويا.

بل أكثر من ذلك، ترغب الولايات المتحدة الامريكية في الدخول في شراكة أمنية مع دول المغرب العربي كالجزائر والمغرب، وذلك حتى لا تجد فرنسا أي مكان لها في هذه المنطقة التي تعتبرها منطقة نفوذ تقليدية لها. ومع أن التسابق بين الولايات المتحدة الامريكية، وأوروبا غير ظاهر للعلن، الا أن الوقائع والمؤشرات والتصريحات تؤكد جميعها أن الخلافات مرشحة للتصعيد في المستقبل، خاصة وأن التسابق

على مناطق النفوذ على أشده بين القوتين، ويدخل ذلك في إطار توزيع الأدوار في الخريطة الدولية الجديدة.

## الخاتمة:

يمكن إجمال النتائج المتوصل لها فيما يلي:

1) يشكل الانكشاف الأمني لمنطقة الجنوب الأوروبي دافعاً أساسًا لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي منطقة البحر المتوسط، حيث يجب أن تصاغ الاستراتيجية الأمريكية وفقا لمتطلبات الأمن الأوروبي.

2) ثمة حاجة لأساليب مبتكرة لتعويض المستويات المنخفضة من التواجد الأمريكي في المنطقة، حيث سيدفع انتشار الأزمات وبؤر التوتر في جميع أنحاء البحر المتوسط والمخاوف الأوروبية في هذا الصدد، نحو المزيد من المطالب بالتواجد العسكري الأمريكي، خاصةً القوات البحرية والجوية. وبالتالي، لم تعد قضايا الدفاع التقليدي هي التحدي الحقيقي الآن، لكن سيكون لقضايا (الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، والأمن الإنساني) الأولوية في ذلك الشأن.

3) تعد تركيا ودول الجنوب الأوروبي شركاء استراتيجيين، ودورهم لا يمكن أن يكون أمراً مفروغاً منه. فمن الصعب تصور سياسة أطلسية فعَّالة تجاه الفوضى في سوريا، والعراق دون مشاركة نشطة لأنقرة. وبالمثل، سيكون حلف الناتو والأعضاء من الجنوب الأوروبي شركاء أساسيين في التصدي للمخاطر متعددة الأبعاد النابعة من جنوب المتوسط. وفي كلتا الحالتين، ستكون إسهامات الشركاء سياسية واقتصادية وعسكرية.

4) تركيا، ودول الجنوب الأوروبي-ولأسباب عديدة -لديها قدرات محدودة للقيام بدور نشط في مجال الأمن المتوسطي. كما يتضح عدم الثقة في تركيا بشأن الاستراتيجية الأمريكية، والأوروبية تجاه جوارها، ويتمثل ذلك في التوجهات الجيوسياسية البديلة لتركيا، والتوتر المستمر مع إسرائيل، فضلاً عن تردد أنقرة في السماح لاستخدام قاعدة "إنجرليك" الجوية في العمليات الجوية ضد "داعش".

5) وبالتالي، يتعين أن تقود بلدان جنوب أوروبا استراتيجية الناتو، والاتحاد الأوروبي تجاه منطقة البحر المتوسط، وإن كان التقشف الاقتصادي، والاضطرابات السياسية يؤثران على سلوك الحكومات الأوروبية من لشبونة إلى أثينا. ومن ثم، يجب على واشنطن أن تكون صاحبة مصلحة استراتيجية في انتعاش الجنوب الأوروبي.

6) سياسة حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط، سوف تستفيد من جلب المؤسسات الأخرى في هذا الأمر. وتقريباً جميع المؤسسات المتعددة الأطراف في البحر الأبيض المتوسط تراجع استراتيجياتها، فالناتو يناقش بنشاط "استراتيجية الجنوب" الجديدة بما في ذلك سبل إعادة تشكيل إطار للشراكة المتوسطية، والحوار المتوسطي. وقد شرع الاتحاد الأوروبي في إعادة صياغة سياسة الجوار الأوروبي، كما تحاول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي صياغة مبادراتها المتوسطية.

## الإحالات والمراجع:


1. الشامي صلاح الدين علي. (1999). دراسات في الجغرافية السياسية. الإسكندرية. منشأة المعارف.
2. العايب خير الدين. (2004). "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية". شؤون الأوسط. العدد 115.
3. العيسوي فايز محمد. ( 2016). الجغرافية السياسية المعاصرة. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
4. بوسالم رشيد (ماي 2001)، "حلف شمالي الأطلسي..من أجل حوار متوسطي"، مجلة الجيش. الجزائر. مؤسسة المنشورات العسكرية. العدد 454.
5. بوسعدة سعيدة. (2004). " واقع العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية وآفاقها في ظل "مشروع الشرق الأوسط الكبير" والمبادرة الأوروبية"
6. بن شنان مصطفى. (2/ 2001). " الأمن والتعاون في حوض المتوسط".مجلة انتقالية واستشفاف. الجزائر. المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة.
7. تباني وهيبة. (2004/ 2005). "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي -دراسة حالة الإرهاب". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة تيزي وزو. كلية الحقوق و العلوم السياسية.
8. تركماني عبد الله. "تداعيات الإرهاب على العلاقات الدولية". تم التصفح: 2020/04/23. على الرابط: http://www. hem.bredband/net /cdpps/s337.htm
9. دي لاقورس بول ماري. (1/ 2002). "السياسة الخارجية الأمريكية". ترجمة بوراوي الملوح. مجلة دراسات دولية. عدد 32. تونس. جمعية الدراسات الدولية.
10. زرتمان وليلم (جويلية 2000). "السياسة الأمريكية الجديدة في منطقة المغرب العربي". مجلة الجيش. الجزائر. مؤسسة المنشورات العسكرية. العدد 444.
11. سرور أحمد فتحي. (2005). العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون (نظرات في عالم متغير. القاهرة. دار الشروق. ط2.
12. سعيد عبد المنعم. (2003). أمريكا والعالم الحرب الباردة....وما بعدها. القاهرة. نهضة مصر للطباعة و التوزيع.
13. سمارة فيصل. (2013-2014). "البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة تيزي وزو. كلية الحقوق و العلوم السياسية.
14. سويبس أمينة بوغرارة. (أوت 1999). "واجهة على العلاقات الدولية (الاستراتيجية الأمريكية في الحوض المتوسط". مجلة الأسطول. العدد 18. الجزائر. الأميرالية. مصلحة الطباعة والنسخ للقوات البحرية.،
15. سيليريه بيير. (1988). ترجمة :احمد عبد الكريم. الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، الأهالي للطباعة والنشر.
16. صافي عدنان. (2008). الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع.
17. علي خالد حنفي. (أكتوبر 2003). "موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة". مجلة السياسة الدولية. عدد 154.

18. عكروم ليندة. (2013). تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، عمان: دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع.
19. كلاييركلوس بيتر. (1/ 2003). "الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي"، مجلة انتقالية واستشفاف. الجزائر. المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة.
20. ليسر ايان. (3/ 2001). "دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ". مجلة انتقالية واستشفاف ،الجزائر. المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة.
21. نوري عزيز. (2012/2011). "الواقع الأمني في منطقة المتوسط-دراسة الرؤى المتضاربة بن ضفتي المتوسط". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية.
22. هارون علي أحمد، ( 1998).أسس الجغرافية السياسية، القاهرة: دار الفكر العربي.